

مؤشر مدراء المشتريات® الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في السعودية

شهر يناير يشهد أقوى تحسن في الأوضاع التجارية خلال 13 شهراً

الرياض، 5 فبراير، 2019: يشهد اليوم إصدار بيانات شهر يناير من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرهاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص السعودي.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي في المملكة العربية السعودية، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"ارتفع مؤشر PMI الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في السعودية إلى أعلى مستوياته في أكثر من عام خلال شهر يناير. وكان المحرك الرئيسي هو تسارع نمو الطلبات الجديدة، التي يبدو أنها كانت محلية المصدر، حيث ظلت طلبات التصدير مستقرة بشكل كبير من شهر لآخر. وكان بعضاً من نمو الطلبات الجديدة ناتجاً عن تخفيضات الأسعار: هبطت أسعار المنتجات بأعلى مستوى منذ فبراير 2018. وتمكنت الشركات من تخفيض أسعار المبيعات لأن تكاليف المشتريات انخفضت أيضاً في يناير.

"ازداد حجم الإنتاج بمعدل مماثل لشهر ديسمبر. سجل مؤشر الإنتاج قراءة أعلى قليلاً في شهر يناير من الربع الرابع في 2018، لكنه ظل أقل من المتوسط التاريخي (63.0 نقطة)، ما يشير إلى أن نمو الإنتاج لا يزال أضعف من السنين السابقة. قامت الشركات بزيادة حجم مشترياتها في شهر يناير، الأمر الذي ربما يعكس زيادة قوة نمو الطلب، كما ارتفع حجم مخزون مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى منذ سبتمبر 2018.

"لم تُظهر دراسة PMI سوى زيادة متواضعة في الوظائف والأجور بالقطاع الخاص الشهر الماضي، وأفادت 2.5% من الشركات بزيادة التوظيف و2% بزيادات الأجور.

"وصل مستوى تفاؤل الشركات بشأن الإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوياته في أكثر من خمس سنوات خلال يناير 2019. أعلنت الحكومة عن ميزانية طموحة لهذا العام، ومن المتوقع أن ترتفع النفقات بأكثر من 7%، كما أن هناك عدد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار والتوسع في القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، الأمر الذي من المحتمل أن يكون قد أسهم في الثقة الإيجابية لدى الشركات. وقد يكون ساعد في ذلك أيضاً تعافي أسعار النفط الشهر الماضي بعد انخفاض حاد في ديسمبر 2018."

النتائج الرئيسية لدراسة شهر يناير هي كالاتي:

- مؤشر PMI الرئيسي يقفز إلى 56.2 نقطة...
- ... مدعوماً بزيادات أسرع في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف
- أسعار المنتجات تتراجع مرة أخرى في ظل أسرع زيادة في التكاليف في تاريخ الدراسة

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بالسعودية التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 54.5 نقطة في شهر ديسمبر إلى 56.2 نقطة في شهر يناير، وهي أعلى قراءة خلال 13 شهراً. وجاءت زيادة المؤشر لتعكس زيادة قوة النمو الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف، بالإضافة إلى تعافي معدل توسع مخزون المشتريات. وقد نتج التأثير السلبي الوحيد للمؤشر عن مواعيد تسليم الموردين التي شهدت تحسناً بمعدل أسرع (وهي عموماً علامة على انخفاض الضغوط على سلاسل التوريد).

أما النتيجة الإيجابية الرئيسية لشهر يناير فكانت تسارع معدل نمو الطلبات الجديدة إلى أسرع مستوى منذ شهر ديسمبر 2017. وكان هذا النمو ناتجاً بشكل حصري عن قوة المبيعات المحلية، حيث ظلت تدفقات الأعمال الجديدة الواردة من الخارج كما هي دون تغيير عن الشهر السابق.

بدورها أدت زيادة معدلات الطلب إجمالاً إلى زيادة قوية ومتسارعة في مستوى الإنتاج على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في السعودية خلال شهر يناير، حيث كان معدل النمو أعلى بقليل من المتوسط في الربع الأخير من 2018. كما شهد الشهر أيضاً ارتفاع معدل خلق الوظائف بعد أن سجل في شهر ديسمبر أدنى معدلاته في 20 شهراً، لكنه ظل متواضعاً فقط في مجمله.

واصلت الشركة الاستعانة بالتخفيضات كوسيلة لدعم المبيعات في بداية العام. وشهد شهر يناير تراجعاً في متوسط أسعار المبيعات للمرة السادسة في الأشهر السبعة الأخيرة وبأسرع معدل منذ شهر فبراير الماضي. وكان تخفيض أسعار المنتجات أسهل بفضل تراجع نفقات تشغيل الشركات التي انخفضت بأكبر معدل منذ بدء جمع البيانات في 2009 (رغم أنها كانت متواضعة في مجملها) بسبب الانخفاض الملحوظ في تكاليف المشتريات. في غضون ذلك، شهد متوسط أجور الموظفين على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط زيادة طفيفة خلال الشهر.

على صعيد آخر، شهد نمو النشاط الشرائي تعافياً طفيفاً عن مستوى شهر ديسمبر القياسي الأدنى، لكنه ظل ضعيفاً بشكل نسبي في ضوء المعايير التاريخية. كما ارتفع مستوى المشتريات ليس فقط كوسيلة لدعم زيادة طلبات الإنتاج، بل أيضاً للمساعدة في زيادة مخزون الاحتياط في ظل توقعات إيجابية تجاه مستقبل النشاط التجاري.

وتحسنت ثقة الشركات بشأن توقعات النمو خلال الـ 12 شهراً المقبلة للشهر الثاني على التوالي ووصلت إلى أعلى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2013.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل للسعودية في 5 مارس 2019 الساعة 07:15 ص (بتوقيت الرياض) /
04:15 (بالوقت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

خديجة حق
رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأسواق العالمية والخزينة
بنك الإمارات دبي الوطني
بريد إلكتروني: KhatijaH@emiratesnbd.com

فيل سميث
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461-009
بريد إلكتروني: phil.smith@ihsmarkit.com

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد غير النفطي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج – 0.25، التوظيف – 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهمات رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه إي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعدّه "ذا فاينانشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تُؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI® الخاص بالمملكة العربية السعودية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI® إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarket.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.